اذا كان الرهن معلوما والكفيل حاضرا ولم يسلم المشتري الا يجبر عليه والبائع ان يفسخ العقد وفي المنتقى انما يفسد البيع بشرط اذا ذكر بكلمة على واما اذا ذكر بحرف الشرط كما اذا قال بعت على ان تعطيني كذا فالبيع بالخيار في القاري الصغير اذا اختلفا في الصحة والفساد فالمختار ان القول لمن يدعي الصحة واذا اختلفا في الصحة والبطلان فالقول لمن يدعي البطلان لانه منكر للعقد نسيئة بشرط العتق هذا تفريع للاصل السابق وقال الشافعي لا يفسد به البيع قيد بشرط الصفة لانه لو افتقا في فساد البيع بسائر الشروط والمتاجرة بهذا الشرط قياسا على الجعل لان البيع متى يعلم انه يعتقه ولنا ما روي من النهي عن بيع وشرط وهذا الشرط فيه منفعة للمعقود عليه فيتنازعان قاس على الكتابة اعدم الشرط فان اعتقه المشتري بعد ما شرط في عقد العتق فالثمن لازم يفي واجب والعقد نقد صحيح عند جيرون قال قيمته واجبة عليه لان العقد فسد بالشرط العتق اولم يعتق وهو رواية عن ابي حنيفة وله ان الشرط لما لم يلايم العقد لذاته لكن شرط العتق كما مية مرجحة للكل لانه متنوع للملك ومقرر له وهذا هو الاستحسان وفي القياس يجب الاقل فيما اذا اعتقه المشتري بعد القبض اما قبله فلا بيع تفاسخا وفي القياس يجب القيمة لان الشرط لما بطل صار كان لم يكن ولان شرط التدبير وكتابة واستيلاد ان صح شروطا لا يقتضيها العقد وفيه منفعة للمعقود عليه فيفسد به واستخدام البائع عشرا بيع يفسد بشرط ان يستخدم البائع المبيع او المشتري شهرا ويجوز ان يحمل المعدد منفعا الى المعقول اي كما استخدام المشتري البائع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وقرئ وعلية وسكنى دار سواء كان هذا المنافع مشروطة للبائع او المشتري وفيما طة البائع المبيع وحده او اي تقديره وتسويته بيني اخر وهذه الشروط تفسد البيع لانها غير متعارفة وفي النوازل لو قال بعتك منك هذا على ان احط من ثمنه كذا جاز ولو قال على ان اهب منك كذا لم يجز بيعه لان الحط ملحق باصل العقد يكون البيع بما وراء المحطوط وبيعه بشرط وطي المشتري فاسد عند جيرون قال لا يفسد بهذا الشرط لان جواز التصرف في المبيع بلا مانع من مقتضيات العقد لان لزوم ولي الجارية المشتراة لا يقتضيه البيع وفي هذا الشرط منفعة للبائع لانه اذا وطيها المشتري يمتنع الرد بالعيب فيفسد به واجاز محمد بشرط خدمة اي بشرط ان لا يخدمها المشتري وقال لم يجز البيع بهذا الشرط لما انه شرط لا نفع فيه لاحد فلا يفسد به العقد ولهما ان فيه منفعة للبائع لانها ولدت من المشتري ولهما استحق

واخذ البائع قيمة ولدها القابع رجع المشتري على البائع بما اداه واخذ ما اخذ من المشتري لان يكون على البائع فيفسخ الولاد ويفسد باستثناء الحمل كما اذا قال بعت هذه الجارية الا جزء منها وتسليم البيع خلفة وتسليم المبيعة بدونه غير ممكن ولو استثنى قفيزا في صبرة يجوز ان كان تسليم ولو باع قطيع غنم واستثنى منه شاة بغير عينها لا يجوز لان تسليمه مفض الى منازعة وبالشاة جهل في البيع المعين لان الجهل شرع المترفد في تحصيل والمبيع المعين حاصل فلا يفيد التاجيل قيد بالمعين احترازا عن السلم فان البيع فيه غير معين وتاجيله جايز وجهالة الاجل اي يجهالة الاجل لانها تفضي الى المنازعة اذا كان الثمن دينا قيد به لان الثمن لو كان عينا لا يجوز التاجيل فيه لانه بيع من وجه فلا يجوز تاجيل الثمن سواء وجد في العقد او بعده لان الموجود بعد في مجلس يلحق بما في البزوري وصوم النصاري وفطرهم والحصاد وصوفهم للحاء وكسرها قطع الزرع في اوانه والدياس وهو ان يطاء الطعام بالدواب ليصفي التذريه وقدوم الحاج والعطاء اي وقت وصول العطاء من السلطان الى اهل الديوان اذا جهل الوقت قيد به لانه ان كان معلوما عند المتعاقدين لا يفسد به العقد فان استقاط المشتري الاجل انما اسند الاستقاط الى المشتري لان الاجل حقه فيتفرد باسقاطه وما قاله القدوري في مختصره وان تراضيا باسقاط الاجل فهو اتفاقا لان الاجل يخرج الشرط لان رضا من له الحق عاف قبل ذلك اي قبل مجيء ذلك الاجل المفسد وقيل التفرق اجزاه وقال زفر لا يجوز قيد بقوله قبل ذلك لانه لو اسقط الاجل بعد تاكد الفساد لا ينقلب جايزا اتفاقا وقيدنا بقولنا وقبل التفرق لانه لو تفرقا قبل اسقاط الاجل تاكد الفساد ولا ينقلب جايزا اتفاقا من الفريقين وجه ان العقد وقع فاسدا فلا ينقلب جايزا كما اذا باع درهما بدرهمين ثم استقط الزايد فانه لم ينقلب جايزا اتفاقا ولنا ان سبب الفساد ارتفع قبل تقرر الفساد فيعود جايزا بخلاف ما بعد التفرق بدرهمين لان الفساد في صلب العقد وفي الكفاية لو قال بريت من الاجل لا يكون استقاطا ولو قال تركته او ابطلته يكون استقاطا وتكره الخفتين وهو ينعلين ومكن الجسم ايضا ان يزيد في الثمن ولا يزيد في السراء لقول عمر لا تشا جشوا في شرى الكلاء وهذا اذا طلب البايع في السلعة من صاحبها بمثل ثمنها واما اذا طلب بازيادة فلا بكره ان يزيد رجل في ثمنها الى ان يبلغ قيمتها ولانه لم يزد شراها والسوم وهو طلب المبيع

Copyright © King University